الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا

ا.د هشام محمد بشير
استاذ مساعد العلوم السياسية –جامعة بني سويف

الملخص :

شهدت ماليزيا العديد من التطورات الاقتصادية في أوائل ومنتصف الثمانينيات من القرن العشرين إلي نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ولاسيما ان الأنظمة السياسية تتعرض للعديد من التغييرات المصحوبة بإصلاحات اقتصادية وسياسية، حيث يمكن أن تكون هذه الإصلاحات جذرية وعميقة، وبشكل خاص إذا تضمن الانتقال السياسي زوال حزب واحد مهيمن كان قد حكم لفترة طويلة، ومن ثم يدور التساؤل الرئيسي حول: إلى أي مدى نجحت ماليزيا في تحقيق مآربها من عملية الإصلاح الاقتصادي؟

وتوصلت الدراسة الي ان ماليزيا تعد من انجح الدول في السنوات الأخيرة وذلك لإنه أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في العالم. فهناك عدد قليل جداً من الحواجز التجارية، وهي مفتوحة للاستثمار الأجنبي،هذا بالاضافة الي اتباع ماليزيا إدارة متميزة للاقتصاد الكلي، فلديها معدلات تضخم منخفض للغاية، ولم تتعرض لأزمة في ميزان المدفوعات.

Abstract:

Malaysia witnessed many economic developments in the early and mid-eighties of the twentieth century to the end of the second decade of the twenty-first century, especially that political systems are subjected to many changes accompanied by economic and political reforms, as these reforms can be radical and profound, especially if the political transition includes The demise of

one dominant party that had ruled for a long time, and thus the main question revolves around: To what extent Malaysia has succeeded in achieving its goals in the process of economic reform?

The study concluded that Malaysia is one of the most successful countries in recent years, because it is one of the most open economies in the world. There are very few trade barriers, and they are open to foreign investment, in addition to Malaysia's excellent macroeconomic management, it has very low inflation rates, and has not experienced a balance of payments crisis.

مقدمة :

شهدت ماليزيا العديد من التطورات الاقتصادية في أوائل ومنتصف الثمانينيات من القرن العشرين إلي نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ولاسيما ان الأنظمة السياسية تتعرض للعديد من التغييرات المصحوبة بإصلاحات اقتصادية وسياسية، حيث يمكن أن تكون هذه الإصلاحات جذرية وعميقة، وبشكل خاص إذا تضمن الانتقال السياسي زوال حزب واحد مهيمن كان قد حكم لفترة طويلة.

وفي هذا الإطار، أدت الانتخابات العامة الرابعة عشرة (GE14) في ماليزيا إلى إنهاء الحكم السياسي لحزب الجبهة الوطنية "باريسان ناسيونال" (BN) الذي حكم البلاد بشكل مستمر لمدة ٦٢ عاماً، مجتمعة مع فترة سلفه حزب (التحالف)، منذ عام ١٩٥٧ إلى عام ٢٠١٨، وتُعتبر أطول فترة حزب ائتلاف حاكم في العالم الديمقراطي، وعلى الرغم من أن هزيمة حزب الجبهة الوطنية كانت مدوية في GE14، فإن التغيير في النظام السياسي فاجأ الكثيرين بمن فيهم قادة تحالف المعارضة آنذاك "باكاتان هارابان" (تحالف الأمل) (PH)، حيث كان للطبيعة غير المتوقعة للتغيير في النظام آثار مهمة على السياسة الاقتصادية بعد GE14. وبشكل أكثر تحديداً، ربما تم تقديم وعود انتخابية كانت مبنية على افتراضات حول الأداء الانتخابي المتوقع. علاوة على ذلك، قد تؤدي المعلومات غير المتماثلة حول القدرة المالية إلى صعوبات في الوفاء بالوعود

الانتخابية، وبالتالي جاء الهدف الرئيسي من هذه الدراسة تقييم الإصلاحات الاقتصادية في ماليزيا في أعقاب (GE14).

ومن ثم، يدور التساؤل الرئيسي حول: إلى أي مدى نجحت ماليزيا في تحقيق مآربها من عملية الإصلاح الاقتصادي؟ ومن خلال هذا التساؤل تنبثق الأسئلة التالية، والتي سيتم الإجابة عليها من خلال الدراسة، وذلك على النحو التالي:ما هي معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا؟ كيف تأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمات العالمية؟ وإلي أي مدى تأثر الاقتصاد الماليزي بالتغيرات السياسية؟ ما هو مستقبل الإصلاح الاقتصادي في دولة ماليزيا؟

حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول: الوضع في ماليزيا قبل عملية الإصلاح الاقتصادي،ويستعرض المحور الثاني: الوضع في ماليزيا بعد عملية الإصلاح الاقتصادي، اما المحور الثالث فيتناول مستقبل الوضع الاقتصادي في ماليزيا.

المحور الأول: الوضع في ماليزيا قبل عملية الإصلاح الاقتصادي

أولاً- نبذة عامة عن دولة ماليزيا:

تعد ماليزيا أحد النّمور الآسيويّة السّبعة التي خرجت من كبوة الاستعمار لتنهض إلى مصافّ الدول المتقدّمة خلال عقدين من الزمن، إذ قدمت تجربة ناجحة ورائدة في التعايش بين المجموعات البشرية التي تنتمي إلى ديانات وقوميات متعددة، منها أربعة أعراق وخمس ديانات أساسية، وهي: الملايو ويمثلون ٥٢% من السكان، ويدين معظمهم بالإسلام، والسكان المحليون ويمثلون ١١%، والصينيون ويمثلون ٢٤% ويدينون بالبوذية، والهنود ويمثلون ٧% ويدين معظمهم بالهندوسية، وهناك ٩% يدينون بالمسيحية، و٢% يدينون بالكونفوشية[١].

تقع ماليزيا، في جنوب شرقي آسيا، وتتكون من ١٣ ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، ومساحتها ٣٢٩,٨٤٥ كيلومتراً مربعاً، وعدد سكانها أكثر من ٣٢ مليون نسمة (وفق تعداد الربع الأول من عام ٢٠٢٠). وكانت قبل نحو أربعة عقود مجتمعًا زراعيًا

لا يعرف سوى زراعة الأرز والمطاط وبعض النباتات والفاكهة، لكن التطور الهائل الذي حدث، أدى إلى خفض معدل الفقر من ٧٠%، إلى ٥%، وليزيد دخل الفرد السنوي من ٣٥٠ دولاراً ليصبح في الوقت الحالي ١٨٠٠٠ دولار(٢).

وتعد ماليزيا دولة ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الماضية نجاحات هائلة في التنمية الاقتصادية، إذ أضحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، فضلًا عن أنها الأولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق آسيا. وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلًا عن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، وحققت تقدماً في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد، واستطاعت تخفيض نسب المديونية أيضاً(٣).

وفي عام ١٩٧٠م، تم تأسيس الهيئة الوطنية (PERNAS)؛ بهدف تشجيع وتطوير الشركات الماليزية. وفي العام التالي تم اعتماد السياسة الاقتصاديّة الجديدة والتي تسعى إلى رفع مستوى ملكيّة الشركات من قبل الماليزيين، وتوجيه القيمة الأكبر من النمو الاقتصادي لصالح السكان الأصليين، كما تم إنشاء شركة النفط الوطنيّة في عام ١٩٧٤م؛ للسيطرة على عمليات البترول في البلاد، ثم تلى ذلك تعزيز قطاع تعدين القصدير، وإطلاق قانون التنسيق الصناعي، ووضع قيود على المشاركة الأجنبية في الاقتصاد؛ وبالتالي الاعتماد بشكل أكبر على العمالة المحليّة. وتوجهت السياسات في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥م إلى زيادة الإنفاق على التنمية. وبعد ذلك تم تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة في صناعات التصدير، ليبدأ في عام ١٩٩٠م التوجه نحو السياسة الاقتصادية الجديدة، والتي تتضمن تحقيق تنمية أكثر توازناً للاقتصاد، ورفع معدل النمو السنوي، والاعتماد على الخصخصة، وتشجيع انتشار الصناعة في كافة أرجاء الدولة، وتوفير التمويل للصناعة، وزيادة التصنيع في مناطق التجارة الحرة.

وقد استفادت ماليزيا من الانفتاح الاقتصادي الكبير على الخارج، وذلك عبر اندماجها في اقتصادات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني. ونرى مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة إلى

بلد مُصدِّر للسلع الصناعية، خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية، فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ والذي رصد أهم الدول المصدرة للتقنية في العالم، احتلت فيه ماليزيا المرتبة التاسعة، متقدمة بذلك على كل من إيطاليا والسويد. كما كانت تجربتها فائقة النجاح في مواجهة الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧، والتي واجهت دول جنوب شرق آسيا برمتها، خير دليل على البرنامج الناجح الذي انتهجته من خلال التزامها بتنفيذ خطة عمل وطنية فرضت من خلالها قيوداً مشددة على سياستها النقدية، وأعطت البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ خطة طوارئ لمواجهة هروب رأس المال، وجلب النقد الأجنبي إلى الداخل، واستطاعت ماليزيا الخروج من أزمتها المالية خلال سنتين فقط(٤).

ثانياً - سياسة بوميبوتيرا (الناس والمجتمع):

عند استقلال دولة ماليزيا في عام ١٩٥٧، ورث الاتحاد الجديد لحكومة "مالايا" اقتصاداً يعتمد على إنتاج المطاط والقصدير وتصديره، وكان الفقر منتشراً على نطاق واسع (حتى ٤٩٪ في عام ١٩٧٠) حيث كان الملايو الأصليون يمتلكون أقل من ٣٪ من الاقتصاد الوطني. علاوة على ذلك، هيمنت الشركات البريطانية على هذه الصناعات، لذا تم اعتماد سياسات على الفور لتنويع الاقتصاد من خلال تعزيز وتطوير الأنشطة الأخرى(٥).

لذا بعد أعمال الشغب العرقية عام ١٩٦٩، بشكل رئيسي بين بوميبوتيرا (الملايو) والعرقية الصينية، تم وضع سياسة اقتصادية جديدة من "العمل الإيجابي" لمدة ٢٠ عاماً، من أجل الوحدة الوطنية بهدف صريح، هو إعادة توزيع الثروة، والقضاء على القطاعات الاقتصادية باعتبارها مجالًا عرقيًا محدداً.

وبحلول عام ١٩٩٧، استحوذت بوميبوتيرا على ٢٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع إلى ٢٣٪ بحلول عام ٢٠١١. وانخفض الفقر بشكل كبير إلى أقل من ٥ ٪ من السكان، كما زاد الدخل الشهري للماليزيين العرقيين بمعدل أكبر من دخل الماليزيين الهنود والصينيين منذ تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة. ومع ذلك، استمرت المداخيل

الصينية في النمو بما يقارب ضعف معدل عرقية الملايو، حيث انتقل العديد منهم إلى أنشطة ريادة الأعمال والعمل خارج الدولة، حيث كانت سياسات التوظيف ميزة لـ "بوميبوتيرا"[٦].

وقد تعرضت تلك السياسة الاقتصادية لانتقادات لأنها أوجدت حكم الأقلية و"عقلية الدعم"، وقد اتهمها المعارضون السياسيون بأنها تنمي المحسوبية والفساد وعدم الكفاءة والمنهجية. ومع ذلك، من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠، تم تمديد هذه السياسات لتشمل مراقبة الأسعار ودعم المواد الغذائية الأساسية والوقود للحفاظ على انخفاض تكاليف المعيشة، ولكن على حساب المالية الحكومية.

ثالثاً - أبرز المراكز الاقتصادية في ماليزيا:

١. خزانة "بيرهاد" الوطنية (المحدودة):

هي صندوق الثروة السيادية لحكومة ماليزيا، ويتم تشغيله بتوجيه من رئيس الوزراء ووزير المالية، ويتولى الاستثمار الاستراتيجي في الداخل والخارج، مع أصول تصل إلى ٣٨ مليار دولار أمريكي، ويشارك في حوالي ٥٥٪ من قطاعات الاقتصاد المحلي، حيث يستثمر في القطاعات الإبداعية والإعلامية بـ(٢٢٪)، وفي الرعاية الصحية بـ(١٧,٢٪)، وفي الطاقة بـ(١٥,٣٪)، وفي الخدمات المالية بـ(١٣,٧٪) وفي الزراعة بـ(٠,٤٪) وفي التعليم بـ(٠,٠٣٪)[٧].

٢. صندوق ادخار الموظفين:

هو صندوق تقاعد تديره الدولة بأصول تبلغ حوالي ١٥٠ مليار دولار أمريكي، مما يجعله سابع أكبر صندوق في العالم. وهو يدير خطة الادخار الإجبارية للعاملين في القطاع الخاص. كما يمكن للأعضاء استخدام مدخراتهم للاستثمار في قائمة الشركات المعتمدة من قبل وزارة المالية، مع توزيع أرباح على حساباتهم الفردية. ويصل ٤٠٪ من استثمارات الصندوق في قطاع الخدمات، مثل (RHB Bank)، وجزء كبير من الباقي في مختلف الأدوات المالية المحلية، مثل (السندات الحكومية). ومنذ عام ٢٠١١، كان الصندوق يحقق نمواً يزيد عن ٦٪ سنوياً.

٣. صندوق ماليزيا للتنمية "بيرهاد":

هو صندوق متخصص في المشاريع المشتركة لجذب الاستثمار الأجنبي، وخاصة من الشرق الأوسط والصين، في مجالات الطاقة والعقارات والأعمال الزراعية والسياحة.

٤. المؤسسات المالية التنموية (DFIs)[8]:

أنشأتها الحكومة مع تفويض محدد لتطوير وتعزيز القطاعات الرئيسية التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية لأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للبلد، وتستثمر هذه الصناديق في الزراعة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، والبنية التحتية، والبحرية، والشركات الموجهة للتصدير، وكذلك الصناعات كثيفة رأس المال وذات التكنولوجيا العالية.

وتعد ماليزيا "داعمة للأعمال"، ووفقًا للبنك الدولي في عام ٢٠١٦، احتلت المرتبة ١٨ من حيث "سهولة ممارسة الأعمال التجارية" والسادسة لجاذبيتها للاستثمار الأجنبي. وتحقق ماليزيا نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٪ سنويًّا، مما جعلها موضع حسد العديد من البلدان الأخرى. ومع ذلك فقد تسببت سهولة ممارسة الأعمال التجارية بماليزيا في الإضرار بالبيئة في البلاد، على سبيل المثال يؤدي التوسع في زراعة نخيل الزيت إلى القضاء على حافة الغابة المطيرة في الحديقة الوطنية؛ بالإضافة إلى تدهور جودة الهواء بسبب صناعة الأسمنت.

المحور الثاني: الوضع في ماليزيا بعد عملية الإصلاح الاقتصادي

أولاً - العوامل الاقتصادية وتغيير النظام:

يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية على نتائج الانتخابات، وذلك في فرضية الناخب الاقتصادي (أو نموذج التصويت الاقتصادي)، حيث سيصوت المواطنون للحزب الحاكم الحالي إذا كان الاقتصاد يعمل بشكل جيد، أو يعارضه إذا كان على النقيض من ذلك، وبالتالي هل اعتبر الناخبون الماليزيون أن العوامل الاقتصادية مهمة، وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هي مخاوفهم الرئيسية؟ في استطلاع أجراه "مركز مرديكا لقياس

الرأي العام" في ماليزيا في الفترة بين ٢٨ أبريل ٢٠١٩ و٨ مايو ٢٠١٩، اعتُبرت "المخاوف الاقتصادية" هي القضية الأكبر بالنسبة للناخبين حيث أشار إلى ذلك حوالي ٤٣٪ من المستجيبين الذين تمت مقابلتهم، وجاءت بعد ذلك قضايا الفساد ٢١٪، والحفاظ على حقوق الملايو/ المعاملة العادلة لجميع الأجناس ٨٪، والقيادة والحكم ٨٪[٩].

لذا كانت إحدى القضايا التي أبرزها تحالف (PH) المعارض باستمرار خلال فترة الحملة الانتخابية هي ارتفاع تكاليف المعيشة، وغالبًا ما يُعزى ذلك إلى تطبيق ضريبة السلع والخدمات (GST) من قبل حكومة BN، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١ أبريل ٢٠١٥، أي قبل (GE14) بحوالي ٣ سنوات. كما ارتفع معدل التضخم في الأشهر التسعة التي أعقبت تطبيق ضريبة السلع والخدمات، إلا أن هذا التأثير قد هدأ بعد هذه الفترة، لكن لوحظ ارتفاع حاد في معدل التضخم خلال الفترة من الربع الثالث ٢٠١٦ إلى الربع الأول ٢٠١٧، وتزامن هذا الاتجاه المتمثل في ارتفاع معدلات التضخم، مع انخفاض قيمة عملة الـ"رينجيت" الماليزي. وعلى الرغم من تراجع التضخم لاحقًا، إلا أن معدل التضخم ظل أعلى من ٣,٥٪ حتى GE14، وارتفع معدل البطالة في ماليزيا من ٢,٧ % في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ إلى ٣,٥٪ في الربع الثالث من ٢٠١٦. وقد ظل معدل البطالة عند حوالي ٣,٣٪ حتى الربع الأول من ٢٠١٨[١٠]

ومن ثَم، كان لتلك القضايا الاقتصادية دور محوري في إجراء التغيير في الحكومة الحاكمة، والذي يعد حدثًا فريدًا في تاريخ ماليزيا. ومع ذلك، هناك العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند مناقشة الإصلاحات الاقتصادية للحكومة الجديدة بقيادة PH، وذلك على النحو الآتي:

١- كان الانتصار الانتخابي لتحالف المعارضة (PH) في GE14 غير متوقع. وعليه كان لهذا نتيجتان، الأولي، أنه تمت صياغة الوعود الواردة في البيان الانتخابي لـ (PH) دون أي توقع بأنها ستنفذ، وهذا يعني أن بعض الوعود الانتخابية غير

واقعية. أما النتيجة الثانية، فتتمثل في تفاقم هذه المشكلة بسبب عدم تناسق المعلومات، حيث كان قادة PH غير مدركين لظروف آلية الدولة.

٢- نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها تغيير في الحكومة في ماليزيا، فإن عدداً قليلًا جداً من القادة السياسيين الذين تولوا مناصب وزارية لديهم خبرة سابقة في إدارة جهاز الدولة، والاستثناء هو مهاتير محمد الذي شغل منصب رئيس الوزراء من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٣، وأيضاً المحافظان الاقتصاديان الرئيسيان، وزير المالية ووزير الشؤون الاقتصادية، يرأسهما سياسيون لديهم خبرة في القيادة التنفيذية على مستوى الدولة، لكن تفاقم نقص خبرة العديد من الوزراء الجدد في حكومة PH))، وذلك رجع لحقيقة مفادها أن ائتلاف PH)) لم يشكل "حكومة ظل" عندما كان في المعارضة. ومن المفارقات، أن حزب (BN) الخارج من السلطة هو الذي شكل أول خزانة ظل في تاريخ ماليزيا.

٣- يشير تكوين مجلس الوزراء من حيث عضوية الأحزاب السياسية إلى أن هذه الحكومة أكثر تنوعاً وتقسيماً سياسيًا من الحكومة السابقة. ففي الحكومة السابقة بقيادة الجبهة الوطنية الماليزية، سيطرت المنظمة الوطنية المتحدة للملايو على مجلس الوزراء، مع تخصيص جميع المناصب الوزارية الرئيسية للمنظمة.

٤- كان التغيير في الحكومة عملية سلمية وسلسة نسبيًّا دون أي عنف سياسي. نتيجة لذلك، ظلت البيروقراطية سليمة نسبياً. ومع ذلك، تم استبدال عدد قليل من المسؤولين الرئيسيين، مثل السكرتير العام والأمين العام لوزارة المالية.

٥- على الرغم من أن القضايا الاقتصادية كانت مهمة للناخبين في GE14، فإن الاقتصاد الماليزي لم يكن في وضع أزمة، حيث كان النمو قويًّا إلى حد ما، وكانت المخاوف الاقتصادية بين المواطنين تدور بشكل أساسي حول تكلفة المعيشة (التضخم) والفساد، كما ذُكِرَ سلفًا. ومن المثير للاهتمام أيضاً أنه كانت هناك اختلافات عبر المجتمعات من حيث أهمية هذه القضايا. بشكل عام، تم اختيار

العديد من هذه القضايا من قبل تحالف PH المعارض آنذاك ودمجها في بيانهم الانتخابي.

٦- كانت قيود الميزانية أحد القيود الرئيسية أمام تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية عندما تولى PH الحكومة الفيدرالية في مايو ٢٠١٨. وفي ٢٠ مايو ٢٠١٨، أي بعد ١٠ أيام من أداء مهاتير محمد اليمين الدستورية كرئيس جديد للوزراء، أعلن أن ديون الحكومة الفيدرالية بلغت أكثر من تريليون رينجيت، وهو رقم أعلى من المتوقع، وقد تم إخفاء الكثير منه عن الجمهور(١١).

ومع ذلك، كان أداء الاقتصاد الماليزي جيداً نسبيًا في السنة الأولى من حكم (PH) (الربع الثاني ٢٠١٨ – الربع الثاني ٢٠١٩)، حيث ظل النمو قويًا عند ٤,٥-٥,٠٪ خلال هذه الفترة، بينما ظل معدل التضخم الرسمي منخفضًا نسبيًا عند أقل من ١٪، كما ظل معدل البطالة منخفضًا نسبيًا ومستقرًا خلال هذه الفترة. بجانب ذلك، كان الـ"رينجيت" الماليزي مستقرًا خلال هذه الفترة أيضًا. وبالتالي تشير جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي هذه إلى أن الانتقال السياسي لم يكن له أي تأثير سلبي كبير على الاقتصاد الماليزي. على الجانب الآخر، قد يكون الأداء الاقتصادي القوي و"العمل كالمعتاد" قد خيب آمال التوقعات المتزايدة للناخبين بأن الحكومة الجديدة بقيادة حزب التحرير الشعبي ستحقق تحسينات كبيرة، وقد زاد ذلك من خلال الإعلان عن السياسات الشعبوية، مثل إلغاء ضريبة السلع والخدمات ودعم البنزين وخطط تثبيت الأسعار. وبشكل جماعي، أدت هذه السياسات التي تم تنفيذها حتى الآن إلى نقل التوجه العام لسياسة الحكومة نحو دولة أكثر رفاهية(١٢).

ومع ذلك، تواجه الحكومة الجديدة تحديات كبيرة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات نمو جديدة من شأنها التغلب على العديد من نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد، وهذه تتعلق بالتعليم ورأس المال البشري والعمالة الأجنبية والسياسة التجارية، وقد تم تحديد بعض هذه القضايا في مخطط التنمية الجديد للحكومة بعنوان "رؤية الرخاء المشترك

٢٠٣٠" والذي أطلقه رئيس الوزراء لدولة ماليزيا في ٥ أكتوبر ٢٠١٩. وتشمل التوجهات الرئيسية للمخطط ما يلي:

١. التنمية للجميع.
٢. معالجة التفاوتات في الثروة والدخل.
٣. أمة موحدة ومزدهرة وكريمة. وقد كان التركيز الرئيسي في المخطط على معالجة التفاوت في الدخل بين المجموعات العرقية المختلفة. وبالتالي، من المحتمل أن تؤدي السياسات المؤيدة لـ"بوميبوتيرا" إلى تقييد الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المستقبلية في ماليزيا. وسيترسخ هذا بشكل أكبر من خلال تسييس القضايا العرقية والدينية من خلال ائتلاف معارض قوي بين الحزبين الوطني والديمقراطي(١٣).

ثانياً - مؤشرات الإصلاح الاقتصادي الحالية:

تعد ماليزيا رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، واستمرت في هذا الأداء القوي في السنوات الأخيرة، بسبب الطلب العالمي القوي على الإلكترونيات، وزيادة الطلب على السلع، مثل النفط والغاز، وتحسن سوق العمل، والميزانية المسايرة للدورة الاقتصادية، وإنفاق وافر على البنية التحتية. ومع ذلك، أدى انخفاض الإنفاق الحكومي وكذلك انخفاض الاستثمارات العامة والخاصة إلى خفض النمو الاقتصادي بالفعل إلى ٤,٣٪ في عام ٢٠١٩. وبسبب جائحة (COVID-19)، انعكس النمو بشكل حاد إلى -٦٪ في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، فإن صندوق النقد الدولي في أكتوبر عام ٢٠٢٠ توقع انتعاشاً قوياً بنسبة ٧,٨ ٪ في عام ٢٠٢١ واستقراراً بنسبة ٦ ٪ في عام ٢٠٢٢، رهناً بانتعاش الاقتصاد العالمي بعد الوباء. وفي آخر تحديث له في يناير ٢٠٢١ لآفاق الاقتصاد العالمي، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا إلى ٧٪ في ٢٠٢١ و٦٪ في ٢٠٢٢ (يمثل اختلافاً عن توقعات أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بنسبة -٠,٨٪ في عام ٢٠٢١)(١٤).

وخلال السنوات القليلة الماضية، أثرت الأزمة السياسية، وانخفاض أسعار تصدير النفط والسلع الأساسية والتباطؤ في الصين، بشدة على الاقتصاد الماليزي، مما زاد من الضغط على الموارد المالية للبلاد. وماليزيا لديها أعلى مستويات الديون في المنطقة عند ٦٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، مع زيادة الإنفاق بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ارتفاع أسعار النفط والإجراءات الحكومية السابقة لخفض النفقات، ومن خلال خفض الدعم، انخفض العجز المالي إلى ٢,٦٪ في عام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن يظل مستقراً في السنوات المقبلة. وكانت قد واصلت ميزانية ٢٠١٩ و٢٠٢٠ خطط التحول الحكومية لخلق فرص جديدة لتوليد الثروة من خلال ضمان استعداد الدولة للاقتصاد الرقمي. كما شملت تدابير الميزانية اقتصاداً أكثر شمولاً للسكان: زيادة الدعم النقدي للأسر ذات الدخل المنخفض، والأموال الإضافية لمشاريع الإسكان ميسور التكلفة، والمزيد من برامج ريادة الأعمال لرفع مستوى الفئات ذات الدخل المنخفض، وزيادة القدرة التنافسية لماليزيا(١٥).

وتواجه حكومة ماليزيا تحديات مختلفة، بما في ذلك ضعف العملة الماليزية، وانخفاض أسعار النفط (حيث تشكل عائدات النفط ٣٠٪ من إيرادات الدولة) وانخفاض أسعار تصدير السلع. وبالرغم من أن التضخم انخفض إلي المنطقة السلبية في عام ٢٠٢٠ عند -١,١٪ إلا إنه من المتوقع أن يرتفع إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٢١، ثم ١,٩٪ في عام ٢٠٢٢(١٦).

وعليه، فإن أغلب التوقعات تشير إلي أن ماليزيا في طريقها لتحقيق مستوى الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٢٤. حيث تتمتع الدولة بأحد أعلى مستويات المعيشة في جنوب شرق آسيا، ومعدل بطالة منخفض حيث يبلغ ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٠؛ ومع ذلك يتوقع صندوق النقد الدولي أن يستقر هذا المعدل عند ٣,٤٪ في عام ٢٠٢١ و٣,٣٪ في عام ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢١، يرتبط التحدي الأكثر إلحاحاً في البلاد بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية العامة لوباء COVID-19(١٧).

المحور الثالث: مستقبل الوضع الاقتصادي في ماليزيا

تعد ماليزيا دولة ذات دخل متوسط، وقد حولت نفسها منذ سبعينيات القرن العشرين من منتج للمواد الخام مثل المطاط والقصدير إلى اقتصاد متعدد القطاعات. ولا تزال الصادرات، لاسيما الإلكترونيات والنفط والغاز وزيت النخيل والمطاط، محركًا مهمًا للاقتصاد. وكمُصدِّر للنفط والغاز، استفادت ماليزيا من ارتفاع أسعار الطاقة العالمية؛ وذلك على الرغم من ارتفاع تكلفة البنزين ووقود الديزل المحلي، إلى جانب المالية الحكومية المتوترة، مما أجبر كوالالمبور على البدء في خفض الدعم الحكومي.

فمنذ حصولها على استقلالها في عام ١٩٥٧، نجحت ماليزيا في تنويع اقتصادها من الزراعة والقائمة على السلع الأساسية، إلى قطاعات التصنيع والخدمات القوية. كما أن لديها قوة عاملة تبلغ ١٥,٩ مليون شخص من أصل ٣٢,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، وقد ساهم ذلك في ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد ماليزيا هي المنتج الرئيسي الثاني لزيت النخيل والخشب الاستوائي، وخامس أكبر مصدر للمطاط. كما نجحت الدولة في تطوير اقتصادها على أساس المواد الخام ولديها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز والنحاس والبوكسيت(١٨).

بجانب ذلك، تساهم الصناعة بحوالي ٣٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف ٢٦,٨٪ من السكان النشطين في عام ٢٠٢٠. وماليزيا واحدة من أكبر المصدرين في العالم للأجهزة الإلكترونية والسلع والأجهزة الكهربائية، ولدى الحكومة خطط طموحة لجعل البلاد منتجًا ومطورًا رئيسيًا لمنتجات التكنولوجيا الفائقة، بما في ذلك البرمجيات. كما تعد ماليزيا وجهة رئيسية للاستعانة بمصادر خارجية لتصنيع المكونات، بعد الصين والهند، حيث اجتذبت الدولة استثمارات أجنبية كبيرة لعبت دورًا رئيسيًا في تحول اقتصادها(١٩).

كما يوظف قطاع الخدمات غالبية السكان (٦٣,١ ٪ في عام ٢٠٢٠) ويمثل ٥٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يرجع أساسًا إلى خدمات الرعاية الصحية والنقل

وتجارة التوزيع والسياحة. وقد كانت السياحة ثالث أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا، بعد التصنيع والسلع، بأكثر من ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال جذب ٢٦,١ مليون سائح أجنبي في عام ٢٠١٩، وفقًا لمؤسسة السياحة الماليزية. وعلى مر السنين، أصبحت ماليزيا واحدة من الوجهات السياحية الرئيسية في جنوب شرق آسيا[٢٠].

وبالتالي تعد ماليزيا واحدة من أكثر الاقتصادات انفتاحاً في العالم حيث بلغ متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ١٣٠٪ منذ عام ٢٠١٠. وكان الانفتاح على التجارة والاستثمار عاملاً أساسيًا في خلق فرص العمل ونمو الدخل، حيث يرتبط حوالي ٤٠٪ من الوظائف في ماليزيا بأنشطة التصدير. وبعد الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨، كان الاقتصاد الماليزي يسير في مسار تصاعدي، حيث بلغ متوسط النمو ٥,٤٪ منذ عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن يحقق انتقاله من اقتصاد الدخل المتوسط الأعلى إلى اقتصاد الدخل المرتفع بحلول عام ٢٠٢٤[٢١].

ومع ذلك، كان لوباء ((COVID-19 تأثير اقتصادي كبير على ماليزيا، لا سيما على أسرها الضعيفة. مع وجود أقل من ١٪ من الأسر الماليزية تعيش في فقر مدقع (وفقًا لخط الفقر الوطني الرسمي)، ولا تزال هذه المجموعة ذات الدخل المنخفض عرضة بشكل خاص للصدمات الاقتصادية وكذلك الزيادات في تكلفة المعيشة والالتزامات المالية المتزايدة. كما لا يزال التفاوت في الدخل في ماليزيا مرتفعاً مقارنة ببلدان شرق آسيا الأخرى، ولكنه يتراجع تدريجيًّا.

ووفقًا لمؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي، تحتل ماليزيا المرتبة ٥٥ من بين ١٥٧ دولة في تحقيق إمكاناتها البشرية بالكامل وتحقيق تطلعات البلاد ذات الدخل المرتفع والمتقدم لعام ٢٠١٨. وبالتالي ستحتاج ماليزيا إلى مزيد من التقدم في نتائج التعليم والصحة والتغذية والحماية الاجتماعية. وتشمل المجالات ذات الأولوية الرئيسية تعزيز جودة التعليم لتحسين نتائج التعلم، وإعادة التفكير في التدخلات التغذوية للحد من

تقزم الأطفال، وتوفير حماية اجتماعية مناسبة لاستثمارات الأسر في تكوين رأس المال البشري[٢٢].

وبالتالي يمكن تفسير نمو ماليزيا الناجح في السنوات الأخيرة بعدة طرق:

أولاً :إنه أحد أكثر الاقتصادات انفتاحًا في العالم. فهناك عدد قليل جدًا من الحواجز التجارية، وهي مفتوحة للاستثمار الأجنبي.

ثانيًا :اتبعت ماليزيا إدارة ممتازة للاقتصاد الكلي. فلديها معدلات تضخم منخفضة للغاية، ولم تتعرض لأزمة في ميزان المدفوعات.

ثالثًا :لديها بنية تحتية مادية ممتازة مع طرق ومرافق وشبكات اتصالات جيدة.

رابعًا:كانت معظم مؤسساتها عالية الجودة ومستقلة إلى حد ما، فقد ورثت خدمة مدنية على الطراز البريطاني، والتي تم الحفاظ عليها. وقد تنشأ مسألة التدخل السياسي من وقت لآخر، لكن من الواضح أن نظامها القانوني عالي الجودة.

بجانب ذلك، فطالما كان لدولة ماليزيا اقتصاد غني بالموارد، وهذا يساعد أيضًا على تفسير نجاحها الاقتصادي. فقد أدارت قاعدة مواردها الطبيعية المتنوعة جيدًا، ولم تتعرض للعنة الموارد كما حدث مع بعض البلدان التي تعتمد على مورد رئيسي واحد. فماليزيا، كما ذكرنا سلفًا، أكبر منتج للمطاط في العالم، وهي اليوم منتج رئيسي لزيت النخيل، ولديها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وقد حققت نجاحًا كبيرًا في التصنيع الموجه للتصدير، وخاصة الإلكترونيات.

فعادةً تميل الاقتصادات المتنوعة إلى الأداء بشكل أفضل بمرور الوقت؛ لأنها قادرة على إدارة الصدمات التي تحدث في بعض الموارد، فإذا انخفض أن أحد القطاعات، فإن البعض الآخر قادر على الازدهار.

إجمالاً، غالبًا ما يُعزى النمو الاقتصادي الرائع في ماليزيا إلى السياسات الاقتصادية الليبرالية والانفتاح. ومع ذلك، غالبًا ما تحجب المقاييس الإجمالية للانفتاح الطريقة التي دفعت بها السياسات الائتلافية التدخل الحكومي غير الليبرالي في الاقتصاد

لتصحيح عدم المساواة الاقتصادية القائمة على العِرق، وإنشاء الصناعات الثقيلة الوطنية، وتفضيل رواد الأعمال ذوي العلاقات السياسية الجيدة. ويكشف تحليل أكثر دقة عن مزيج معقد من السياسات الاقتصادية الليبرالية وغير الليبرالية المصممة لموازنة المصالح الائتلافية المتنافسة. وقد خلقت هذه السياسات "اقتصاداً مزدوجاً" نجح في تحويل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المتنامي إلى نمو اقتصادي سريع كافٍ لدعم سياسات إعادة التوزيع. ومع ذلك، فقد أدى هذا الاقتصاد المزدوج نفسه أيضًا إلى تباطؤ المزيد من الإصلاح وتأخر التطور التكنولوجي، مما ترك ماليزيا غارقة في المستوى المتوسط، فلا تتنافس أسعارها مع الصين، وليست منافسًا تقنيًّا مع سنغافورة أو بلدان شرق آسيا الوطنية أو دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الخاتمة

لقد تناولت الدراسة موضوعًا من الموضوعات المهمة وهو "الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا"، وقد اتضح إن الاوضاع السياسية والاقتصادية تؤكد الحاجة الملحة إلى البديل الديمقراطي الشعبي، وذلك لوضع استراتيجية نمو أكثر استدامة وتوازنًا وإنصافًا،ولاسيما ان سجل التنمية لماليزيا وموقعها في الاقتصاد العالمي المتغير يستلزم بعض التنقيحات الرئيسية للأجندة الاقتصادية البديلة "التقليدية"، لاسيما رفض كل من المقترحات شبه الذاتية التي اقترحها بعض منظري التبعية، وحجج "التصنيع بأي ثمن".

ومن جانب آخر يجب أن توفر حكومة ماليزيا فرصًا متكافئة لجميع الماليزيين على أساس احتياجاتهم الأساسية وليس على أساس العِرق والدين، حيث سيستفيد الملايو أكثر من السياسة العادلة،ولهذا سيتعين على الحكومة إجراء مشاورات واسعة لإعداد خطة جديدة تحظى بإجماع واسع ولا تقتصر على مجموعة صغيرة من الخبراء الذين قد لا يتمكنون من تحقيق التوازن الصحيح لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي الأمثل والتوزيع العادل للدخل لجميع الماليزيين.

ومع تحول ماليزيا إلى الاقتصاد الرقمي، لا بد أن يؤدي ذلك إلى إحداث تحولات جوهرية في هيكل الإنتاج والتوظيف.، من خلال ان يكون لدى الحكومة أجندة إصلاح شاملة طويلة الأجل تهتم بالمناطق الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية، حيث تعتبر الحلول السريعة، مثل إلغاء ضريبة السلع والخدمات والسياسات المجزأة بشأن الديون وعجز الميزانية، وإلغاء الرسوم وبرامج البنية التحتية مفيدة.

ومن جانب آخر يجب أن يكون هناك مكان للعمال ذوي المهارات المتدنية في الاقتصاد الرقمي، ويمكن القيام بذلك بطريقتين:الأولى، إعادة تأهيل العمال المهجرين بحيث يكون هناك توافق أفضل بين المهارات ومتطلبات الوظيفة،والطريقة الثانية، تتمثل في ضمان تطوير التصنيع والزراعة والخدمات منخفضة الجودة، وبالتالي ستكون الوظائف في هذه القطاعات قادرة على استيعاب العمالة منخفضة المهارات، وهذا ليس أخلاقيًا واجتماعيًا فحسب، بل إنه ملائم سياسيًا أيضًا.

المراجع

١. شذى خليل، النمو الهائل في الاقتصاد الماليزي: نموذج استرشادي للدول النامية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر (١٥ أكتوبر ٢٠١٧)، تاريخ الاطلاع (٢٨ فبراير ٢٠٢١)، على الرابط التالي:
https://rawabetcenter.com/archives/53435

٢. طارق ليساوي، أهم ركائز التجربة التنموية الماليزية فى التطور والتنمية: بناء الإنسان وتوسيع خياراته، رأي اليوم، تاريخ النشر (٣ يناير ٢٠٢٠)، تاريخ الاطلاع (٢٨ فبراير ٢٠٢١)، على الرابط التالي:
https://www.raialyoum.com/index.php

٣. إيمان فخرى أحمد، الدور الإنمائي للدولة فى ماليزيا خلال الفترة من (١٩٩١ – ٢٠١٠) ، الحوار المتمدن، العدد: ٤٢٠٧، تاريخ النشر (٦ سبتمبر ٢٠١٣)، تاريخ الاطلاع (٢٨ فبراير ٢٠٢١)، على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376769

٤. المصدر السابق.

5. Adam Nichols, The role of governments in shaping economic development in Singapore and Malaysia, Geographical Association, (28 Feb 2021), Link:
https://www.geography.org.uk/teaching-resources/singapore-malaysia/The-role-of-Governments-in-shaping-economic-development-in-Singapore-and-Malaysia

6. Ibid.

٧. محمد أكرم خان، ما هو الخلل في الاقتصاد الإسلامي؟، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٩، ص٥٧٩–٥٨٠.

8. Financial Stability: Development Financial Institutions, Overview of Development Financial Institutions (DFIs) in Malaysia, Bank Negara Malaysia, (28 Feb 2021), Link:
https://www.bnm.gov.my/dfi-overview

9. John H. Drabble, Economic History of Malaysia, Economic History Association, (28 Feb 2021), Link:

https://eh.net/encyclopedia/economic-history-of-malaysia/
10.Chester Tay, RUN-UP TO GE14: Analysts: Rising cost of living and stagnant wages voters' main concerns, Edge Weekly, (April 10, 2018), (28 Feb 2021), Link:
https://www.theedgemarkets.com/article/runup-ge1 4-analysts-rising-cost-living-and-stagnant-wages-voters-main-concerns
١١.الحكومة الماليزية السابقة تخلف ديوناً بـــ ٢٥١,٤ مليار دولار.. وفريق تحقيق بفضيحة الصندوق، موقع العربي، تاريخ الاطلاع (١ مارس ٢٠٢١)، على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk
12.Malaysia: Economic and Political Overview, Nordea, (28 Feb 2021), Link:
https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/malaysia/economical-context
13.Ibid.
14.Malaysia: Covid-19, Nordea, (28 Feb 2021), Link:
https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/malaysia/covid
15.Malaysia:Country risk, Country risk of Malaysia : Economy, societe generale, (February 2021), (1 March 2021), Link:
https://import-export.societegenerale.fr/en/country/malaysia/economy-country-risk?accepter_cookies=oui
16.Ibid.
17.Ibid.
١٨.موارد الاقتصاد الماليزى، موقع مسلم، تاريخ الاطلاع (١ مارس ٢٠٢١)، على الرابـــط التالي:
https://gmuslim.com/archives/1657
١٩.المصدر السابق.
20.Malaysia - Country Commercial Guide, International Trade Administration, Link:
https://www.trade.gov/knowledge-product/exporting-malaysia-market-overview?section-nav=2162
21.Ibid.

22.Malaysia Economic Monitor December 2018: Realizing Human Potential, world bank, Link:
https://www.worldbank.org/en/country/malaysia/publication/malaysia-economic-monitor-december-2018-realizing-human-potential